" التوظيف الامثل لفرصة التحول الديموغرافي (الهبة الديموغرافية) "

د : حسين احمد سعد الشديدي

جامعة بغداد – مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا

المستخلص :

يعد التغير في التركيب العمري للسكان هو نتيجة عمليات ديموغرافية خلال مدة زمنية طويلة نسبيا حيث تراكمت مؤشراتها في مراحل سابقة وشكلت اساسا لعمليات ديموغرافية هامة في فترات زمنية لاحقة ستحصل في السنوات المقبلة ، فان هذا التركيب يعكس عمليات ديموغرافية طويلة الامد قد تمتد الى اكثر من جيل في المرحلة السابقة له كما يمكن في الوقت نفسه من الاستشعار بالعمليات الديموغرافية اللاحقة التي تتحكم بتطور السكان في المرحلة القادمة وعلاقتها التكاملية بالتنمية لاسيما ان التغيرات الديموغرافية ذات طبيعة يمكن التنبؤ بها .

لذلك فان هذا التغير الجاري في السكان حاليا خصوصا في الدول لعربية ومنها العراق والذي يتسم بارتفاع حجم السكان في سن العمل والانتاج مقابل تراجع حجم الفئات العمرية المعالة (الاطفال وكبار السن) ، ان هذه الدينامية في السكان ستؤدي الى ولوج العراق في عتبة تغير ديموغرافي جديد (وطبقًا لتعريف الأمم المتحدة يشترط لولوج ظاهرة الهبة الديموغرافية بأن تقل نسبة السكان دون سن ١٥ عن ٣٠ % من إجمالي السكان وألا تزيد نسبة كبار السن ٦٥ فأكثر عن ١٥ % من اجمالي عدد السكان) ، ان هذا التغير قد تنتج عنه فرصة سانحة للتنمية فيما اذا تم بناء القدرات البشرية وتنميتها على اساس التفاعل بين كفاءتها على مستوى التعليم والمهارات وبين ما تتطلبه عملية النمو الاقتصادي والتنمية بشكل عام ، وفي ضوء هذه التغيرات الديموغرافية والمدى الذي تستغرقه ينبغي مقاربة مدى انفتاح النافذة الديموغرافية وتوافرها على فرص تنموية كاملة وبين المحددات والقيود على المستويين المحلي والوطني المتمثلة في بناء قدرات رأس المال البشري وتعزيز مهاراته وتمكينها وتوفير فرص عمل مناسبة فضلا عن الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، في ضوء معايير التنمية البشرية المستدامة.

Abstract:

The change in the age structure of the population is a result of demographic during the long period of time is relatively accumulated indexes in the earlier stages and formed the basis for the operations demographic significant that will happen in the coming years , this structure reflects the operations demographic long-term which may

extend to more than a generation in his previous stage can also at the same time sensing of demographic processes that control the subsequent changes of the population in the next stage and its relationship with the complementary development , especially that the demographic changes can be predictable The change of the population happened in the Arab countries states and Iraq , which is characterized by an increase the size of the working age population and production against a decline in the size of age groups (children and elderly) , the dynamic in the population will lead Iraq at the threshold of the new demographic changes, (According to the United Nations definition is required for entry into demographic dividend phenomenon that the less proportion of the population under the age of ١٥, about ٣٠% of the total population and not to increase the proportion of seniors ٦٥ and over ١٥٪ of the total population) may resulting in an opportunity for development as if human capacity building and development on the basis of the interaction between efficiency at the level of education and skills and the required process of economic growth and development, According to these demographic changes and the prioed that it estimated should approach the openness of the demographic dividend and availability of development opportunities complete and amonge the limitations and restrictions on local and national levels represented by human development and skills and enable provide suitable job opportunities as well as the optimal investment of available resources, of the criteria for sustainable human development.

المقدمة : ان ادماج المتغيرات الكمية والنوعية للسكان في العملية التنموية يمثل عنصرا هاما واساسيا ومؤثرا في تحقيق الاهداف الاساسية للتنمية، إذ أدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي شهدها العالم خلال العقود الماضية إلى تحول في منهج وطرق الارتباط بين السكان والتنمية في ضوء تحليل العلاقة المتبادلة والمتشابكة بينهما، حيث تعد دراسة التغيرات السكانية من حين الحجم والنوع والفئات العمرية اعتمادا على سلسلة زمنية من البيانات والمعلومات ذات اهمية كبيرة في عملية ضبط هذه التغيرات واستثمارها .ولتحقيق هذا الهدف فقد تضمنت الدراسة ثلاثة مباحث رئيسة ، ناقش المبحث الاول ظاهرة الهبة الديموغرافية ومفهوم التحول الديموغرافي اما المبحث الثاني فقد تضمن التحولات الديموغرافية في العراق ومؤشراتها ، في حين ركز المبحث الثالث على السبل الكفيلة والعناصر الاساسية لتوظيف واستثمار هذه التحولات الديموغرافية .

مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث في ان الدخول الى مرحلة الهبة الديموغرافية (انفتاح النافذة الديموغرافية) يمثل تحديا تنمويا كبيرا يتطلب اعتماد سياسات واليات تنموية ذات رؤية مستقبلية تهدف الى الموازنة بين ما يترتب من تغيرات على نمو وتركيب وتوزيع السكان من ناحية وبين الاحتياجات المختلفة والقدرة على تلبيتها وتحقيقها من ناحية اخرى .

فرضية البحث : ان الاستعداد لمرحلة الهبة الديموغرافية والتهيؤ لها واستثمارها من خلال معالجة الظواهر السلبية في المجتمع والتي من ابرزها ظاهرتي الفقر والبطالة وتحسين وتطوير القطاعات المولدة لفرص العمل والانتاج وتنمية الموارد البشرية سيؤدي الى حدوث نهضة تنموية نوعية في العراق .

هدف البحث : يهدف البحث الى التأكيد على ان التغيرات الديموغرافية باتجاه الزيادات في عدد السكان في سن العمل تمثل فرصة تنموية يمكن ان تقود الى عملية التطور والازدهار اذا ما احسن استغلالها على اساس اعتمادها كمنهج تنموي يقوم على الموازنة بين السكان والتنمية .

منهجية البحث : لغرض الوصول الى اهداف البحث سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق دراسة طبيعة التحولات الديموغرافية وتحليل ظاهرة الهبة الديموغرافية وماهي اهم التغيرات التي تجري على الفئات العمرية للسكان وصولا الى مدى انفتاح النافذة الديموغرافية باستعمال البيانات المتعلقة بالسكان خلال فترات زمنية سابقة والتوقعات المستقبلية بحجم هذه التغيرات.

المبحث الاول : مفهوم الهبة الديموغرافية ومراحل التحول الديموغرافي

١- مفهوم الهبة الديموغرافية :

يشير هذا المفهوم الى التحول الديموغرافي في السكان نتيجة انخفاض معدلات الانجاب بحيث يتحول المجتمع الذي غالبيته من الاطفال وصغار السن والمعالين الى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل والانتاج المجموعة الاكبر [١]. اي ان معدل نمو السكان النشطين اقتصاديا في الفئة (١٥-٦٤) سنة يتجاوز معدل النمو للفئات السكانية الاخرى (الفئات المعالة) وهم صغار السن (دون ١٥ سنة) وكبار السن (٦٥ سنة فاكثر) . كما ان هذا المفهوم يشير الى الكيفية التي يمكن بواسطتها للمجتمعات النامية ان تجعل منها نقطة تحول الى مرحلة جديدة تتسم بارتفاع

وتيرة النمو عن طريق الانتفاع من النسب المرتفعة والمنتظرة من صغار السن في السنوات القادمة ، وهذا يتيح اغتنام الفرصة لتحسين نوعية حياة المواطنين عن طريق زيادة معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة والتمتع بمستويات عالية من التنمية وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للمواطنين بأبعاده الصحية والتعليمية والبيئية . فالهبة الديموغرافية هي في حقيقتها مجموعة من التغيرات الايجابية في المجتمع التي تصاحب وتتبع التحولات الديموغرافية ، ومنها التحول الى اسرة صغيرة الحجم فعندما يتجه حجم الأسرة نحو التناقص التدريجي خاصة عندما يصل مستوى الإنجاب إلى مستوى الإحلال، يدخل المجتمع إلى فترة يبدأ خلالها معدل نمو السكان في سن العمل بتجاوز معدل نمو الفئات المعالة . ولذا لا تتحقق مثل هذه الفرصة إلا إذا تواصل واستدام الانخفاض في معدلات الإنجاب. والفرصة الديموغرافية لا تؤتي أوكلها بنفسها إنما تحتاج إلى استجابات نحوها في سياق السياسات الاجتماعية والاقتصادية .

لقد اجريت دراسات ميدانية عديدة لمعرفة الاثار الايجابية الاقتصادية للهبة الديموغرافية في المجتمعات التي ظهرت فيها الهبة الديموغرافية نتيجة التغيرات في الهياكل العمرية ، وقد اجمعت هذه الدراسات على التأثير الايجابي في تسريع النمو الاقتصادي في هذه الدول ، ففي عام ٢٠٠٢ قام (K Navaneetham) بإجراء دراسة قياسية لسلاسل زمنية للمدة (١٩٥٠-١٩٩٢) من اجل تقدير العلاقة بين الهبة الديموغرافية والمتمثلة في زيادة نسبة السكان في سن العمل وانخفاض نسبة صغار السن والنمو الاقتصادي في دول جنوب شرق اسيا وقد كانت نتائج هذه الدراسة بان للهبة الديموغرافية تأثير ايجابي في اقتصاد جميع دول قيد الدراسة باستثناء الفلبين [٢].

ان تجربة بلدان شرق اسيا تشير الى ان التغيرات السكانية والمتمثلة بارتفاع حجم السكان في سن العمل قد ساهمت بحوالي (٥٠%) تقريبا من النمو الاقتصادي لهذه البلدان عندما مرت بمرحلة الهبة الديموغرافية (انفتاح النافذة) للمدة بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٩٥[٣] ، حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من لدخل الوطني بمعدل سنوي بلغ (٦%) بين العامين اعلاه ويعود السبب في هذا الارتفاع في النمو الاقتصادي الى التغير في نسبة السكان المشتغلين الى السكان المعالين والسلوك الادخاري العقلاني الذي ادى الى معدلات ادخار عالية قدرت بحوالي(٣٠- ٤٥%) ومن ثم تحويل هذه الادخارات الى استثمارات منتجة ، اذ ارتفعت اعداد المشتغلين مقابل انخفاض معدلات الاعالة السنوية على مدى ٢٥ عاما وتزامن ذاك مع تحسن في نوعية الانظمة التعليمية وجعلها مرنة

بالاستجابة الى طبيعة التغيرات المحلية والعالمية حيث استطاع نظام التعليم من توفير ايدي عاملة ماهرة ومؤهلة استطاعت بقدراتها ان تجعل انتاجها ينافس المنتجات الاخرى في السوق العالمية مما ادى الى الانفتاح على الاسواق العالمية وعزز قدرة هذه البلدان على زيادة انتاجها ويلاحظ ان نمو السكان في سن العمل بلغ (٢,٤ %) سنويا وكان اسرع بأربع مرات من نمو السكان المعالين خلال المدة نفسها [٤] .

ان الطبيعة الاساسية للهبة الديموغرافية تتصف بانها محدودة زمنيا وتمثل بالتالي فرصة تنموية تاريخية قد لا تتكرر ، فهي لا تتاح الا مرة واحدة على مدى (٢٥ – ٣٠) عاما ، ثم ما تلبث ان تتبدد حين تبدا معدلات الاعالة بالارتفاع مرة اخرى حيث تنتقل الفئات العمرية التي شكلت القوة البشرية في مرحلة انفتاح النافذة الديموغرافية الى خارج القوة البشرية (كبار السن) دون ان يحل محلها عدد مساو ويستنتج من ذلك ان الدورة الديموغرافية سوف تتجه في وقت ما الى اتجاه معاكس بحيث تتجه نمو فئة المعالين على حساب الفئات الاخرى وعندئذ تعود معدلات الإعالة والإنفاق إلى الارتفاع على حساب الاستثمارات الموجهة للنمو الاقتصادي وهو ما قد يؤدي الى عواقب اقتصادية واجتماعية وثقافية خطيرة بارتفاع السكان (كبار السن) من خلال الضغط على نظام الضمان الصحي والخدمات الصحية وانكماش نسبة السكان في سن العمل .

لهذا تبرز اهمية معرفة توقيت انفتاح النافذة واستشعارها بشكل مسبق وتحديد مدى انفتاح النافذة الديموغرافية ومحاولة تسريع هذا الانفتاح حين يكون محدودا عن طريق سياسات سكانية تنموية هادفة في ضوء رؤية مستقبلية في اطار من التكامل بين السكان والتنمية .

ويمكن ان تصنف الهبة الديموغرافية الى مستويين :

الاول : الهبة الديموغرافية البسيطة ، وهي الفرق بين معدل نمو السكان المعالين ومعدل نمو السكان في سن العمل ، فكلما تباين او ارتفع الفرق بينهما كلما ادى ذلك الى زيادة مساهمة الهبة الديموغرافية في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي الى زيادة حصة الفرد هذا الناتج .

الثاني : الهبة الديموغرافية المضاعفة ، وهي الفرق بين معدل نمو السكان ومعدل نمو التشغيل ويطلق عليها بالمضاعفة لكونها تستوعب نمو السكان في سن العمل مضافا اليه نصف معدل السكان العاطلين عن العمل.

٢- مراحل التحول الديموغرافي :

يعرف التحول الديموغرافي بانه صيرورة مستمرة تمر بها جميع المجتمعات البشرية على الرغم من اختلاف

مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي ، ويمكن ان تطول المدة الزمنية لها او تقصر تبعا لدرجة تطور البنية الاقتصادية – الاجتماعية لهذه المجتمعات .

لقد دفعت دراسة التغيرات التي طرأت على معدلي الولادات والوفيات الخام في البلدان الصناعية خلال القرنين الماضيين الى بلورة نموذج نظري يسعى الى تفسير تطور ونمو السكان عبر الزمن عرف بنظرية التحول الديموغرافي ، حيث تشرح هذه النظرية العلاقة بين معدل الولادات الخام ومعدل الوفيات الخام وعلى الرغم من محاولات ادولف لاندري (١٩٠٩-١٩٣٤) وورن ثومبسون عام (١٩٢٩) وكنغسلي دايفس عام (١٩٤٥) كان للباحث فرانك نوتشتين الفضل في نشرها عام (١٩٥٣)[٥] ، والذي صاغها بشكل واضح في الربط بواسطة المتغير السببي بين المستوى المرتفع للخصوبة والمستوى المرتفع للوفيات . ووفقا لهذه النظرية فهنالك اربع مراحل للتحول الديموغرافي تمر بها المجتمعات البشرية :

المرحلة الاولى : تتميز هذه المرحلة بارتفاع المعدل العام لكل من الولادات والوفيات وبكونها بطيئة وقريبة الى الثبات وتبرز بشكل كبير في المجتمعات الزراعية ذات البناء الاجتماعي التقليدي المتخلف .

المرحلة الثانية : تتميز بسرعة نمو السكان نتيجة هبوط معدلات الوفيات بدرجة اسرع من هبوط معدل الولادات بسبب تحسن الاوضاع الصحية والاقتصادية والتعليمية ، حيث ان الدول الصناعية المتقدمة قد مرت بهذه المرحلة واستمرت مدة طويلة قاربت قرنا كاملا، اما الدول النامية فكان دخولها لهذه المرحلة سريعا مستفيدة من التقدم الحاصل في مجالات الطب العلاجي والوقائي حيث وصل معدل النمو السكاني فيها الى اكثر من (٢%) .

المرحلة الثالثة : يبدا النمو السكاني في هذه المرحلة في الانخفاض التدريجي نتيجة هبوط معدل الولادات (معدل النمو بين ١% -٢% سنويا) وتسمى هذه المرحلة بالمرحلة الانتقالية [٦] .

المرحلة الرابعة : يتميز النمو في هذه المرحلة بكونه متدرجا في الانخفاض ويسود نمط الاسرة صغيرة الحجم ، وتتميز المجتمعات التي تدخل هذه المرحلة بانفتاح النافذة الديموغرافية فيها حيث يصل معدل النمو الى اقل من (١%) سنويا [٧].

وعند مقارنة هذه المراحل لنظرية التحول الديموغرافي بصورة عامة على الدول العربية ،يلاحظ ان مرحلتها الاولى استمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ حيث تميزت بارتفاع معدلات الولادات والوفيات وكانت الفجوة بينهما محدودة جدا ومعدل النمو السكاني بطيئا جدا ،اما المرحلة الثانية فقد استمرت الى نهاية عقد السبعينيات وبداية عقد الثمانينات من القرن

الماضي في معظم الدول العربية وشهدت ارتفاعا كبيرا في معدل النمو السكاني الى اكثر من (٣% – ٤%) سنويا وقد وصفت تلك المرحلة ب (مرحلة الانفجار الديموغرافي) ،اما المرحلة الثالثة فكان نطاقها بطيئا وبحدود ضيقة ويمكن اعتبار نهاية عقد الثمانينات البداية الحقيقية لهذه المرحلة حيث بدأت معدلات الولادات بالانخفاض التدريجي مع حصول بعض التقدم في المجالات الاجتماعية والثقافية فضلا عن التحولات الاقتصادية ، اما المرحلة الرابعة فيمكننا القول ان عدم انخراط التحول الديموغرافي في البلدان العربية في اطار التطور الشامل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فان معظم الدول العربية لم تدخل هذه المرحلة لحد الان ، حيث كان هذا التحول نتيجة تحسن الاوضاع الصحية العامة وانخفاض معدل وفيات الاطفال الرضع ، علما ان الدول العربية غير متجانسة إذ توجد بينها اختلافات كبيرة طبقا للمستويات الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية .

المبحث الثاني : اتجاهات التحول الديموغرافي في العراق ومؤشراتها

اولا :اتجاهات التحول الديموغرافي

١– تطور حجم ونمو السكان :

شهد نمو السكان في العراق تطورا سريعا ومتواصلا ومنتظما حيث تشير البيانات الاحصائية ان عدد السكان تضاعف ثلاث مرات تقريبا منذ بداية منتصف القرن الماضي وبزيادة حوالي اربعة ملايين نسمة في كل عقد من الزمن[٨] ، ولم تتأثر الارقام المطلقة للزيادات السكانية بالتقدم او التراجع الذي شهده الاقتصاد العراقي خلال المراحل الزمنية المتعاقبة وهذا ما اكدته النتائج الخمسة للتعدادات السكانية والتي اجريت في العراق ابتداءا من اول تعداد عام ١٩٤٧لغاية اخر تعداد عام ١٩٩٧ فضلا عن التقديرات السكانية التي نفذها الجهاز المركزي للاحصاء منذ عام ٢٠٠٣ ، ويبين الشكل رقم (١) تطور حجم السكان منذ منتصف القرن الماضي وحتى اليوم ، حيث بلغ عدد السكان الاجمالي (٦،٥) مليون نسمة عام ١٩٥٧بعد ان كان (٣،٩) عام ١٩٤٧ ارتفع الى (٨) مليون نسمة عام ١٩٦٥والى (١٢) ملين نسمة عام ١٩٧٧ والى (١٦،٣) مليون نسمة عام ١٩٨٧ والى (٢٢) مليون نسمة عام ١٩٩٧والى (٢٨) مليون نسمة عام ٢٠٠٧ في حين بلغت التقديرات لعام ٢٠١٠ حوالي (٣٣) مليون نسمة ومن المتوقع ان يبلغ حجم السكان حوالي (٣٥) مليون نسمة عام ٢٠١٤ ، وانه سيزداد بمتوسط ثمانية ملايين نسمة تقريبا في كل عشرة سنوات بعد ذلك [٩] .

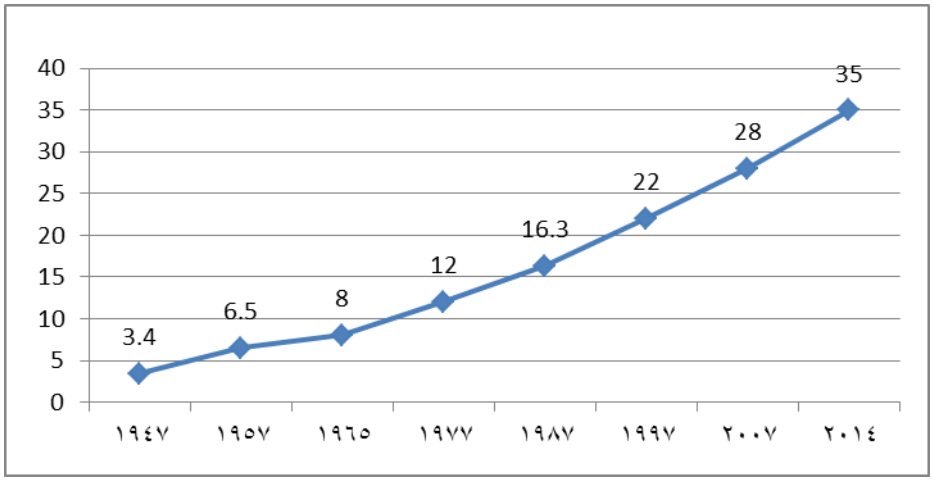

شكل رقم (١) / تطور حجم السكان بالمليون

المصدر : الشكل من عمل الباحث

ومن خلال الشكل رقم (٢) يظهر ان اعلى معدل للنمو السكاني السنوي قد سجل في المدة (١٩٥٧-١٩٧٧) حيث بلغ هذا المعدل (٣،٢%) ثم انخفض الى (٣%) واستقر بعد ذلك في الفترات الزمنية اللاحقة وفي حال استمرار هذا المعدل المرتفع (٣%) سنويا فسوف يتجاوز عدد السكان (٤٠) مليون نسمة عام ٢٠١٧ وقد يتضاعف عددهم الحالي ليبلغ حوالي (٦٤) مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠ . مما يعني انه ستكون هناك تحديات كبيرة في توفير ومضاعفة الموارد وتلبية المتطلبات والاحتياجات المختلفة والمتعددة لهذه الاعداد المتزايدة من السكان في المستقبل .

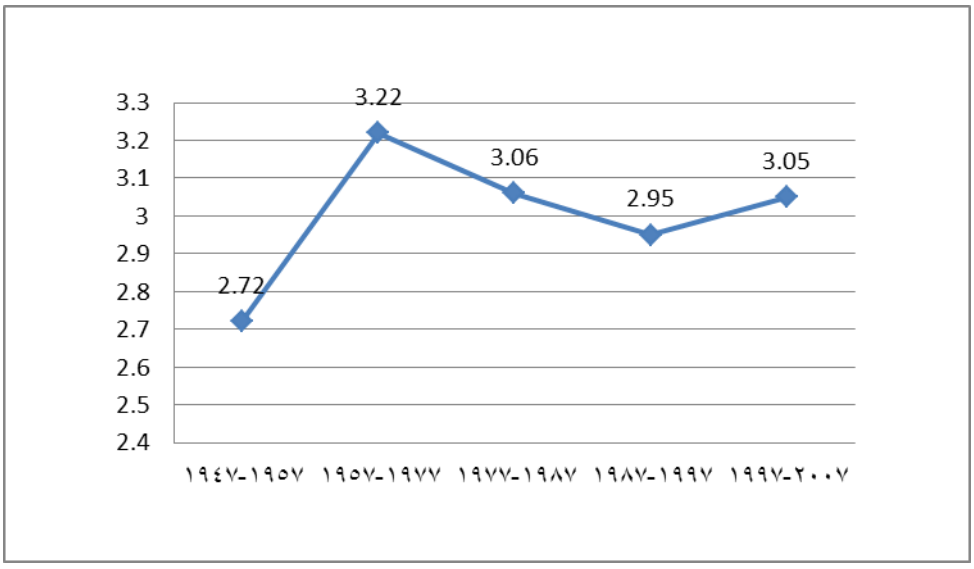

شكل رقم (٢) / معدل النمو السكاني السنوي للفترات العشرية

المصدر : الشكل من عمل الباحث

٢- التركيب العمري والنوعي للسكان :

يشير واقع التركيب العمري لسكان العراق والذي يحدد حجم قوة العمل المتاحة ويتحدد على اساسه اعباء الاعالة من جهة ومستويات الادخار والانفاق وانماط الاستهلاك من جهة اخرى ، ان اكثر من ثلثي سكان العراق هم اليوم دون سن الثلاثين من العمر حسب البيانات الصادرة عن المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق. لقد شهد التركيب العمري للسكان تغييرات ملموسة في العقود الثلاثة الاخيرة ومن اهم ملامح هذا التغيير هي تذبذب نسبة النمو للفئة العمرية (اقل من سنة – ١٤ سنة) ، حيث ارتفعت من (٤٥%) عام ١٩٧٠ الى (٤٧%) عام ١٩٨٧ لتنخفض عام ١٩٩٧ الى (٤٤،٢%) من مجموع السكان واستمرت هذه النسبة في الانخفاض لتصل الى (٣٨،٤%) عام ٢٠٠٨ بينما لم تتجاوز (١٩،٦%) في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة ، ان هذا الانخفاض جاء لصالح السكان في سن العمل (١٥-٦٤ سنة) ليستمر الاتجاه التزايدي لهذه الفئة ليبلغ (٥٨،٤%) عام ٢٠٠٨ بعد ان كان (٥٢،٢%)عام ١٩٩٧[١٠] . وعلى الرغم من ذلك فان اتساع قاعدة الهرم السكاني لعام ٢٠٠٩المبين في الشكل رقم (٣) يشير الى ان الفئة العمرية (اقل من ١٥ سنة) تشكل ما نسبته (٣٩،٨%) مقارنة بنصف هذه النسبة في البلدان المتقدمة [١١] ، بينما شكلت نسبة السكان في سن العمل (١٥-٦٤ سنة) حوالي (٥٧%) من مجموع السكان ، ان ارتفاع نسبة هذه الفئة يعني زيادة السكان النشطين اقتصاديا الامر الذي ينبيء بتحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية من خلال ارتفاع معدلات التشغيل وانتاجية العاملين . اما فيما يتعلق بفئة كبار السن (٦٥ سنة فاكثر) فانها شكلت نسبة (٣،٣%) ، بينما بلغ معدل الاعالة ما نسبته (٧٦%) عام ٢٠٠٩ بعد ان كان (٨٠%) في عام ٢٠٠٥ ،ان انخفاض معدل الاعالة يساعد على رفع معدلات الادخار وفرصة امام الاستثمار المحلي ومن ثم النمو والتشغيل بما يؤدي الى خفض معدلات البطالة ورفع مستويات التنمية ، الا ان ذلك يبقى مرتبطا بتوفر المؤسسات والاسواق المالية وتوجيه هذه المدخرات نحو استثمارات منتجة.

اما فيما يتعلق بالتركيب النوعي للسكان فان نسبة النوع تعد مؤشرا ودليلا على التوازن الديموغرافي ، حيث بقيت هذه النسبة متوازنة تقريبا في العراق وكذلك على مستوى المحافظات طيلة المدة الممتدة من عام ١٩٧٠ الى عام ٢٠٠٨ مع تأثيرات طفيفة تبعا لعوامل الهجرة الداخلية والخارجية ، اذ بلغت نسبة النوع في تعداد عام ١٩٩٧ حوالي (٩٩،٤) لكل ١٠٠ انثى .

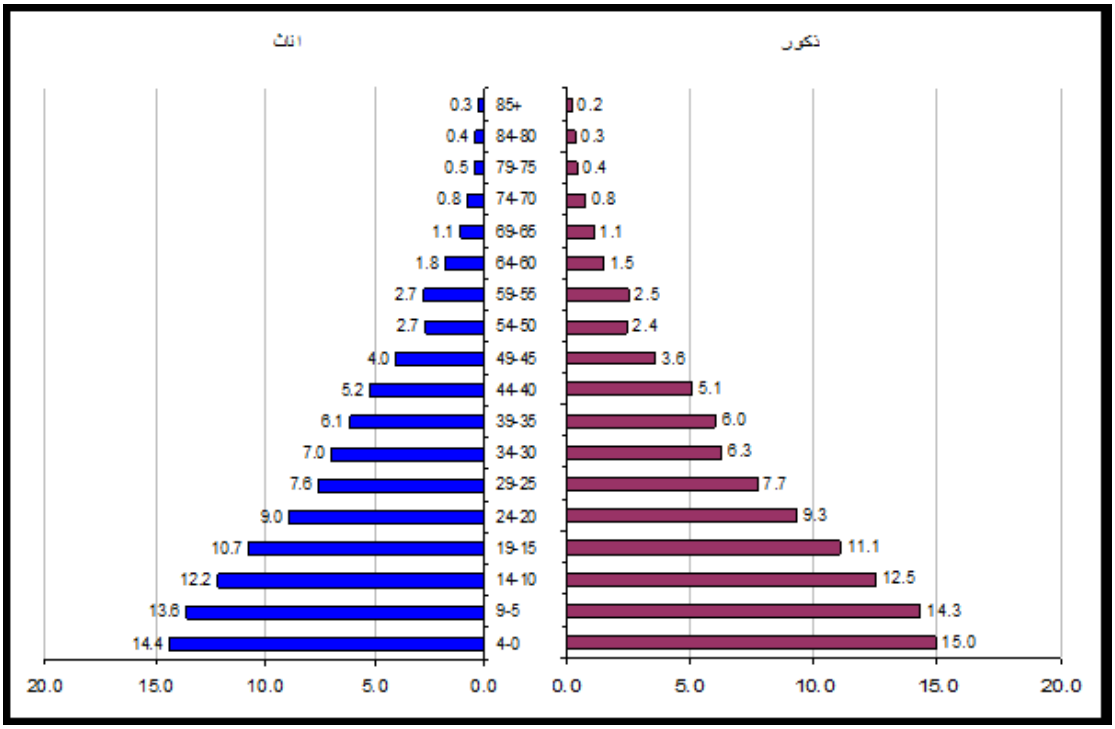

شكل رقم (٣) / الهرم السكاني للعراق لعام ٢٠٠٩

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على تقديرات السكان لعام ٢٠٠٩،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء

٣- التوزيع البيئي للسكان :

تؤشر البيانات الاحصائية في العراق بان نسبة سكان الحضر قد فاقت نسبة سكان الريف حيث شكلت نسبة سكان الحضر (٧٥%) من مجموع السكان بينما شكلت نسبة سكان الريف (٢٥%) عام ١٩٩٧، ارتفعت هذه النسبة لسكان الحضر عام ٢٠٠٥ وبنسبة (٧٨,٨%) بينما كانت لسكان الريف (٢٢,٢%) [١٢] ،حيث كان لآليات توزيع الاستثمارات وغياب البعد المكاني للسياسات الانمائية المتبعة في المراحل السابقة اثرها الكبير على حركة السكان الداخلية (عامل الهجرة الداخلية) وتحديد ملامح التوزيع البيئي للسكان ،حيث ساهم عامل الهجرة الداخلية بنسبة (٤٥%) في نمو معدل سكان الحضر خلال المدة (١٩٦٠-١٩٨٠) ،انخفض الى (٢٩%) خلال المدة (١٩٨٠-١٩٩٥) حيث شهد العراق هجرة معاكسة بسبب ظروف الحصار الاقتصادي فضلا عن بعض الاجراءات القانونية والاجتماعية المتخذة في تلك الفترة .

٤- السكان النشطون اقتصاديا :

تمثل حدود الفئة العمرية (١٥-٦٤) سنة قوة العمل المتاحة في الاقتصاد ويمكن ان يتم تقسيمهم الى السكان العاملين فعلا او السكان العاطلين عن العمل

في ضوء نشاطهم الاساسي ، وتشير الاحصاءات السكانية ان نسبة النشاط الاقتصادي بلغت(٢٣،٥%) في عام ١٩٧٧من اجمالي السكان ، ارتفعت الى (٢٤،٨%) في عام ١٩٨٧ ثم انخفضت لتصل الى (٢٣%)عام ١٩٩٧ ، الا ان هذه النسبة شهدت تغيرا باتجاه الارتفاع بعد عام ٢٠٠٣ حيث وصلت الى (٢٩%) عام ٢٠٠٨ ، ان هذه النسب المنخفضة لنسبة النشاط الاقتصادي للسكان على الرغم من ارتفاعها بشكل طفيف بعد ٢٠٠٣ ومقارنتها بالنسب الدولية تمثل نتيجة لتدهور وانحسار الانشطة الاقتصادية في مختلف القطاعات وعدم توفر فرص عمل للسكان في سن العمل وبالأخص التي تدخل سوق العمل لأول مرة مما قلل الى حد كبير من امكانية تحسين نسبة مساهمة السكان النشطين اقتصاديا بعد عام ٢٠٠٣، هذا من جانب ومن جانب اخر وللظروف ذاتها فقد شهد معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي للسكان في سن العمل انخفاضا في عام ١٩٩٧ وبنسبة (٤٢،٥%) بعد ان بلغ (٤٥،٢%) في عام ١٩٨٧ ليعاود الارتفاع النسبي البسيط بعد عام ٢٠٠٣ ليصل الى (٥٢%) عام ٢٠٠٨[١٣] .

ان هذه النسب تشير وبصورة واضحة على انخفاض مشاركة السكان في سن العمل في النشاط الاقتصادي الى النصف تقريبا وهذا يفسر ويؤكد على وجود ظاهرة البطالة في قوة العمل الفعلية المتاحة ، حيث تفاقمت معدلات البطالة وبصورة كبيرة اذ بلغ هذا المعدل (٢٨%) عام ٢٠٠٣ ثم تراجع الى (١٨%) عام ٢٠٠٦ والى (١٥%) عام ٢٠٠٨، وعند المقارنة بين الحضر والريف نجد ان معدل البطالة قد تراجع في الحضر من (٣٠%) عام ٢٠٠٣ الى (١٦%) عام ٢٠٠٨ بينما انخفضت في الريف من (٢٥%) عام ٢٠٠٣ الى حوالي (١٣%) عام ٢٠٠٨ ، جدول رقم (١) .

وعلى الرغم من هذا الانخفاض الا ان هذه النسب تعد مرتفعة عند مقارنتها بالدول المتقدمة.

جدول رقم (١)

معدلات البطالة في العراق حسب البيئة والجنس للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٨)

السنة	حضر (%)			ريف (%)			مجموع (%)		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
٢٠٠٣	٣١،١	٢٢،٣	٣٠،٠	٢٨،٩	٦،٧	٢٥،٤	٣٠،٢	١٦،٠	٢٨،١
٢٠٠٤	٢٨،٣	٢٢،٤	٢٧،٧	٣١،٢	٣،١	٢٥،٧	٢٩،٤	١٥،٠	٢٦،٨

٢٠٠٥	١٨،٦	٢٢،٧	١٩،٣	٢٠،٢	٦،٢	١٦،٩	١٩،٢	١٤،٢	١٨،٠
٢٠٠٦	١٩،٧	٣٧،٤	٢٢،٩	١٥،٠	٨،٠	١٣،٢	١٦،٢	٢٢،٧	١٧،٥
٢٠٠٧	١١،٤	١٤،٧	١١،٩	١٢،٣	٥،٠	١١،٠	١١،٧	١١،٧	١١،٧
٢٠٠٨	١٣،٧	٢٥،٠	١٥،٢	١٥،٢	٨،٤	١٣،٤	١٤،٣	١٩،٧	١٥،٣

المصدر:وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء ،مسوح التشغيل والبطالة في العراق للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٨ و باستثناء اقليم كردستان

اما من ناحية توزيع السكان النشطين اقتصاديا حسب الجنس فقد شكلت نسبة مساهمة الذكور (٤٦%) ونسبة الاناث (١١%) لعام ٢٠٠٨ مما يدل على تدني نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي على الرغم من ان التركيب النوعي للسكان يؤكد تقارب نسبة الذكور من نسبة الاناث في حجم السكان وكذلك تقاربها في نسبة السكان في سن العمل جدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

السكان والسكان في سن العمل والنشطين اقتصاديا ومعدل النشاط الاقتصادي للسنوات ٢٠٠٢،٢٠٠٤،٢٠٠٨

السنة	الجنس	السكان (مليون)	السكان في سن العمل (مليون)	السكان النشطين اقتصاديا (مليون)	السكان النشطين في سن العمل(مليون)	نسبة السكان في سن العمل الى عدد السكان (%)	معدل النشاط الاقتصادي (%)	السكان النشطين في سن العمل / السكان في سن العمل (%)
٢٠٠٢	ذكور	١٢،٨	٦،٧	٥،٧	٥،٥	٥٢،٩	٤٤،٦	٨١،٣
	اناث	١٢،٧	٦،٦	١،٢	١،١	٥٢،٣	٩،٤	١٧،٥
	مجموع	٢٥،٥	١٣،٣	٦،٩	٦،٦	٥٣،٤	٢٧،٠	٤٩،٠
٢٠٠٤	ذكور	١٣،٦	٧،٢	٦،١	٥،٩	٥٣،٩	٤٥،١	٨١،٨
	اناث	١٣،٥	٧،١	١،٣	١،٣	٥٢،٦	١٠،٠	١٨،٦
	مجموع	٢٧,١	١٤،٣	٧،٤	٧،٢	٥٣،٧	٢٧،٦	٤٩،٨
٢٠٠٨	ذكور	١٥،٣	٨،٢	٧،١	٦،٩	٥٣،٧	٤٦،٣	٨٣،٥
	اناث	١٥،١	٨،٠	١،٧	١،٦	٥٣،٠	١١،٣	٢٠،٩
	مجموع	٣٠،٤	١٦،٢	٨،٨	٨،٥	٥٤،٢	٢٨،٩	٥١،٩

المصدر:وزارة التخطيط . خطة التنمية الوطنية للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٤)، بغداد ، كانون الاول ، ٢٠٠٩

ثانيا :مؤشرات التحول الديموغرافي :

١- معدلات الخصوبة :

تعد الخصوبة من اهم المكونات المقررة للنمو السكاني ويختلف تطورها ومستواها من مجتمع لآخر وبحسب خصائص تلك المجتمعات سواء كانت اقتصادية ام اجتماعية سياسية كانت ام ثقافية ، ويقاس معدل الخصوبة بمتوسط عدد الاطفال المولودين أحياء لامرأة اثناء حياتها ، وفي العراق بلغ معدل الخصوبة في عام ٢٠٠٦ (٤،٣) ولادة مسجلا انخفاضا واضحا مقارنة ب (٥،٧) ولادة في عام ١٩٩٧ [١٤] ، شكل رقم (٣) .

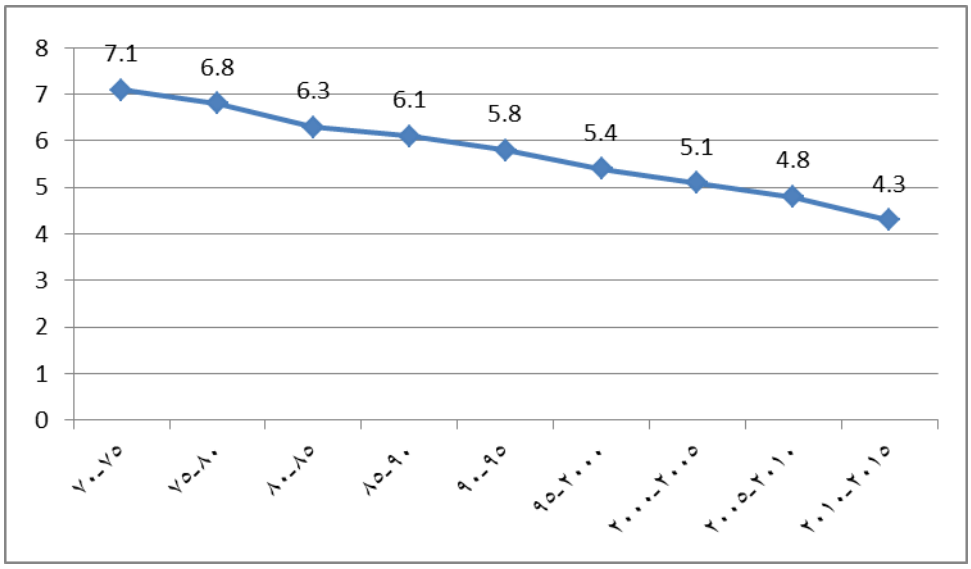

شكل رقم (٣) / معدلات الخصوبة في العراق للمدة من ١٩٧٠-٢٠١٥

المصدر : الشكل من عمل الباحث

وعلى الرغم من هذا الانخفاض الا انه كان اقل مقارنة بدول مثل لبنان (١،٨٦) ولادة وتونس (٢،٤) ولادة والمغرب (٢،٣) ولادة وعند مقارنة هذا المعدل بدول العالم فانه يزيد بحوالي (٦٥%) عن المعدل العالمي (٢،٧) ولادة ، اما معدل الخصوبة الكلية للدول النامية والدول متوسطة التنمية البشرية قد انخفض الى (٢،٩) ولادة و (٢،٥) ولادة خلال المدة من (٢٠٠٠-٢٠٠٥) على التوالي [١٥]، لذلك فان العراق يصنف بانه من الدول المرتفعة الخصوبة على الرغم من اتجاه هذا المعدل الى الانخفاض بين عامي ١٩٩٧-٢٠٠٦ جدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

معدلات الخصوبة العمرية حسب الفئات العمرية للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٦

فئات العمر	الخصوبة العمرية عام ١٩٩٧	الخصوبة العمرية عام ٢٠٠٦
١٩-١٥	٥٦،٢	٦٨
٢٤-٢٠	٢١٠	١٨٧
٢٩-٢٥	٢٧٦،٢	٢٢١
٣٤-٣٠	٢٥٧،٩	١٨٨
٣٩-٣٥	١٩٦،٥	١٣٦
٤٤-٤٠	١٠١،٤	٥٦
٤٩-٤٥	٣١	٩

المصدر: اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ،حالة سكان العراق ٢٠١٠، شباط ٢٠١١، ص٢١

ان استمرار هذا الانخفاض في معدلات الخصوبة سيؤدي الى تغييرات في التركيب العمري للسكان مما يجعل العراق على اعتاب المرحلة الثالثة من مراحل التحول الديموغرافي وبالتالي الاقتراب من انفتاح النافذة الديموغرافية ، اي تحول المجتمع من وضع الى وضع اخر حيث تتجاوز فيه نسبة السكان النشطين اقتصاديا (١٥-٦٤) سنة معدل النمو للفئات السكانية المعالة والتي يمثلها صغار السن (اقل من ١٥ سنة) وكبار السن (٦٥ فاكثر) . ان انخفاض معدلات الاعالة سيرفع من معدلات الادخار مما يدعم فرص الاستثمار المحلي ومن ثم النمو والتشغيل وهذا يتيح من ناحية اخرى لتحسين نوعية الحياة والمستوى المعيشي وخفض معدلات البطالة ، لكن ذلك يبقى مرتبطا بتوفير المؤسسات والاسواق المالية التي تساعد على استثمار المدخرات وتوجيهها فزيادة السكان في سن العمل يكون ذات اثار ايجابية من خلال التشغيل وتوفير فرص عمل متنوعة وقد يكون اثرها سلبيا في حالة عجز الاقتصاد الوطني من استيعاب الزيادة في قوة العمل .

٢-معدلات الولادات والوفيات :

ترتبط معدلات الخصوبة بارتفاع وفيات الاطفال ، فارتفاع معدلات وفيات الاطفال سيدفع الى الزيادة في المواليد للتعويض عن وفاة بعضهم من ناحية ولضمان بقاء عدد ملائم منهم من ناحية اخرى، ويكن ملاحظة ان انخفاض معدل الوفيات ، يوازيه ايضا انخفاضا في معدل الولادات حيث ان تخفيض المعدلات العالية لوفيات الاطفال والمرتبط بالصحة الانجابية سيقلل من الحاجة الى الزيادة الكبيرة في الانجاب .

ويشير الجدول رقم (٤) الى ان هنالك تباينا في معدلات الوفاة للأطفال الرضع والاطفال دون سن الخامسة فبعد ان كان معدل وفيات الاطفال الرضع (٥٠) لكل الف مولود عام ١٩٩٠ ارتفع الى (١٠١) عام ١٩٩٩ومن ثم انخفض هذا المعدل الى (٣٥) وفاة لكل الف مولود عام ٢٠٠٦ ليستمر هذا الاتجاه في الانخفاض في الاعوام التالية ليبلغ (٢٨) وفاة لكل الف مولود عام ٢٠١٢، وعلى الرغم من هذا الانخفاض المستمر لهذه النسب الا انها لازالت مرتفعة بالمقارنة ببعض الدول العربية كالكويت (١١) والاردن والسعودية (٢٦) وفاة لكل الف مولود لعام ٢٠٠٧.وكذلك الحال بالنسبة لوفيات الاطفال دون سن الخامسة فقد بلغ في الامارات (١١) وقطر (١١,٥) لعام ٢٠٠٧ .

جدول رقم (٤)

وفيات الاطفال الرضع والاطفال دون الخامسة في العراق (لكل الف مولود حي)

السنوات معدل الوفيات	١٩٩٠	١٩٩٩	٢٠٠٦	٢٠١٠	٢٠١٢
الاطفال الرضع	٥٠	١٠١	٣٥	٣٠	٢٨
الاطفال دون الخامسة	٦٢	١٢٢	٤١	٣٨	٣٦

المصدر : الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، بيانات متفرقة

اما فيما يتعلق بمعدل المواليد الخام فقد انخفض هذا المعدل عن مستوياته السابقة لعام ١٩٩٧ والذي بلغ (٤٠) مولود لكل الف نسمة انخفض الى (٣٨,٥) عام ٢٠٠٠ ليصل الى (٣٦,٣) لكل الف نسمة عام ٢٠٠٧ اي بمعدل زيادة يبلغ (٩,٢%) للمدة من (١٩٩٧-٢٠٠٧)، اما بالنسبة لمعدل الوفيات الخام فقد ارتفع هذا المعدل من (١٠,٧) شخص لكل ١٠٠٠ نسمة عام ١٩٩٧ الى (١١) شخص لكل الف نسمة عام ٢٠٠٠ليصل الى (١١,٤) في عام ٢٠٠٧ اي بمعدل زيادة قدرها (٥,٦%) خلال المدة (١٩٩٧-٢٠٠٧) ، والجدول رقم (٥) يوضح معدل الولادات والوفيات الخام في العراق للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٧).

جدول رقم (٥)

معدل الولادات والوفيات الخام في العراق للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٧)

السنة	معدل الولادات الخام	معدل الوفيات الخام
١٩٩٧	٤٠،٠	١٠,٨
١٩٩٨	٣٩،٦	١٠,٩
١٩٩٩	٣٩،٣	١٠,٩
٢٠٠٠	٣٨،٩	١١,٠

٢٠٠١	٣٨،٦	١١,٠
٢٠٠٢	٣٨،٢	١١,٠
٢٠٠٣	٣٧،٨	١١,١
٢٠٠٤	٣٧،٤	١١,٢
٢٠٠٥	٣٧،١	١١,٣
٢٠٠٦	٣٦،٧	١١,٣
٢٠٠٧	٣٦,٣	١١,٤

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الاحصاءات السنوية ٢٠٠١-٢٠٠٧

٣- معدلات الاحلال :

اما بالنسبة لمعدل الاحلال الاجمالي فقد انخفض بشكل طفيف خلال المدة (١٩٩٧-٢٠٠٧) حيث انخفض هذا المعدل من (٢,٨٧) طفلة عام ١٩٩٧ الى (٢,٨٠) طفلة عام ٢٠٠٢ ليبلغ (٢,٥٦) طفلة عام ٢٠٠٧ اي بنسبة (١١,٥%) خلال المدة (١٩٩٧-٢٠٠٧) ، اما معدل الاحلال الصافي فقد انخفض من (٢,٣٥) طفلة عام ١٩٩٧الى (٢,٠٣) طفلة عام ٢٠٠٧اي بنسبة (١٣,٦%) ، جدول رقم (٦) .

جدول رقم (٦)

معدل الاحلال الاجمالي والصافي للعراق للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٧)

السنة	معدل الاحلال الاجمالي*	معدل الاحلال الصافي**
١٩٩٧	٢,٧٨	٢,٣٥
١٩٩٨	٢,٨٣	٢,٣٢
١٩٩٩	٢,٨٠	٢,٢٩
٢٠٠٠	٢,٧٧	٢,٢٩
٢٠٠١	٢,٧٤	٢,٢٢
٢٠٠٢	٢,٧٠	٢,١٩
٢٠٠٣	٢,٦٧	٢,١٦
٢٠٠٤	٢,٦٤	٢,١٢
٢٠٠٥	٢,٦٠	٢,٠٩
٢٠٠٦	٢,٥٧	٢,٠٦
٢٠٠٧	٢,٥٤	٢,٠٣

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الاحصاءات السنوية ٢٠٠١-٢٠٠٧

---

*معدل الإحلال الإجمالي : وهو معدل لقياس قدرة المرأة على إنجاب أنثى تحل محلها وهو عبارة عن مجموعة معدلات الخصوبة الأنثوية حسب العمر (فقط المواليد الإناث) مضروبا فى طول الفئة العمرية.

**معدل الإحلال الصافي : وهو عبارة عن مجموعة معدلات الخصوبة الأنثوية حسب العمر (حسب احتمالات البقاء على قيد الحياة لكل مواليد فئة عمرية) مضروبا فى طول الفئة العمرية (لذلك يعتبر مقياسا لقدرة المجتمع على إحلال نفسه إذا ساوى الواحد الصحيح أما إذا زاد عن ذلك فالمجتمع قادر على إحلال نفسه بأكبر من حجمه أما ذا قل عن الواحد الصحيح فان المجتمع يكون غير قادرا على إحلال نفسه)

المبحث الثالث : العناصر الاساسية لتوظيف واستثمار الهبة الديموغرافية.

١–اطار ملائم لبيئة تشريعية ومؤسسية جاذبة:

ان توفير البيئة التشريعية الملائمة لإيجاد مناخ جاذب للاستثمارات ورؤوس الاموال الاجنبية يعد من الامور الاساسية في تنشيط وتفعيل القطاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية ،فعلى الرغم من وجود قانون للاستثمار والتعديلات التي جرت عليه (قانون ١٣لسنة ٢٠٠٦) الا انه عندما يتم تطبيقه على ارض الواقع يصطدم بعقبات وعراقيل كثيرة منها موضوع يتعلق بملكية الأراضي والتداخل ما بين المحافظات والوزارات ووجود البيروقراطية والتعقيدات في الإجراءات،ان توفير مناخ ملائم للاستثمار من الناحية التشريعية والقانونية يجب ان يشمل منح المستثمرين العديد من المزايا فالإعفاءات الضريبية وحدها غير كافية لتشجيع المستثمرين فلا بد من التأكيد على وجود نظام قانوني واضح ومبسط يعترف بالحقوق ويوفر الحماية لها ويكون مدعوما بنظام قضائي عادل وسريع ، وكذلك ينبغي ضمان عمل المؤسسات العامة بفعالية وكفاءة لضمان نشوء بيئة مواتية للنمو الاقتصادي والتنمية بحيث يتزامن تطوير المؤسسات واعادة هيكلتها بما يتناسب مع هذه التطوير الاستثمار في التنمية الاقتصادية فاذا لم يرافق الكفاءة الاقتصادية ، كفاءة اجتماعية واخرى مؤسسية فان هذا سيؤثر سلبيا في عملية التنمية. وتجدر الاشارة الى ان المؤسسات في دول جنوب شرق اسيا ذات كفاءة عالية ودرجة الترهل فيها تكاد تكون معدومة فقد عكست تجربتها تميز النظام المؤسسي والادارة العامة بشكل يتسم بالشفافية والمهارات والقدرات الإدارية العليا (١٦)

٢ – تمكين السلطات المحلية (الحكم الرشيد) :

تشكل عملية تمكين السلطات المحلية وتحقيق اللامركزية على المستوى المحلي احدى اهم النظم التي يمكن من خلالها تحقيق الكفاءة والفعالية في ادارة الشؤون العامة المحلية وتقديم الخدمات من ناحية وضمان مشاركة المجتمعات المحلية في مسالة صنع واتخاذ القرارات المحلية من ناحية اخرى ، كما انه من غير تطبيق اللامركزية لا يمكن تحقيق التنمية المحلية المستدامة لاسيما في ظل عجز الحكومة المركزية عن الوفاء بكافة احتياجات المجتمع وخاصة مع تنامي عدد السكان ن ناحية وندرة او سوء استغلال الموارد الطبيعية والبشرية من ناحية اخرى .

فالإدارة الرشيدة تساهم في تحسين نوعية حياة المواطنين بقيامها بتعزيز حكم القانون بسن التشريعات الملائمة وفي توزيع الموارد المالية بشكل يضمن تحقيق التوازن بين الجوانب المادية والبشرية ويضمن كفاءة المساءلة الملاءمة في مجال الإنفاق وزيادة وعي الجمهور بمسائل السكان والتنمية، وكذلك بخلق المناخ المناسب الذي يشجع على التمكين واستدامة السياسات والخطط والبرامج والمشاريع المتصلة بالسكان والتنمية .

إن الحكم الصالح من منظور التنمية البشرية هو الحكم الديمقراطي القائم على المبادئ الاتية والتي تشكل في مجملها متطلب ضروري لاستثمار الهبة الديموغرافية :

ا- تلبية السياسات الاقتصادية والاجتماعية لحاجات الناس وتطلعاتهم في مكافحة الفقر وتوفير فرص عمل.

ب- يعتبرتحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي عنصر أساسي لتحقيق رفاه المجتمع المحلي وتعزيز الهوية والانتماء المجتمعي بحيث يكون للمواطنين القدرة على المشاركة بشكل فاعل .

ج- اعتبار المرأة شريكا في العملية التنموية عن طريق المشاركة وتوفير فرص العمل في القطاعين الخاص والعام.

ح- احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية .

خ-أن يكون لكل فرد دور ورأي في صنع القرارات التي تؤثر في حياته، سواء بصورة مباشرة، أو عبر مؤسسات أو منظمات وسيطة يجيزها القانون. بهذا المعنى يعتبر مفهوم المشاركة شديد الارتباط بالمجتمع الديمقراطي، وقد تم إدخاله بدلالته هذه كمكون أساسي

من مكونات التنمية البشرية التي يتبناها ويسعى إلى تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .باستخدامه لمفهوم المشاركة ،حيث يركز برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية على ثلاث مكونات رئيسة له هي: تنمية الإنسان، والتنمية لأجل الإنسان، والتنمية بالإنسان.

د- إخضاع صانعي القرار للمساءلة.

و- توفر الشمولية والعدالة في القوانين والمؤسسات والممارسات التي تنظم وتحكم التفاعلات الاجتماعية.

٣- تنمية الموارد البشرية :

يمثل مصطلح التنمية البشرية المستدامة اهمية كبيرة وركيزة فكر تنموي في معظم البلدان، ومن أهم أسباب نجاح تجربة دول شرق آسيا، حيث يعد الاهتمام بالبشر

أحد أهم محاور التنمية بدلاً من حصر اهتمامات التنمية في الهياكل المادية والإنتاجية، إلا أن الاهتمام بالإنسان كمورد وعنصر إنتاجي والسعي على رفع قدراته الصحية والتعليمية وتعميق مهاراته الإنتاجية كي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود لم تحظ بالاهتمام الكافي في العراق .

فعلى الرغم من تبني خطط التنمية في العراق خلال السبعينيات والثمانينات لقضايا التنمية البشرية من خلال العديد من الخطط والبرامج التعليمية والصحية الا انها لم تتضمن رؤية مستقبلية وتوصيات تستهدف الموازنة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي لضمان استدامة التنمية عن طريق السعي الى تخفيض النمو السكاني ويعود السبب في ذلك الى ان اراء المخططين في تلك الحقبة بان العراق ومع وفرة موارده النفطية على وجه الخصوص لن يتعرض لمشاكل اقتصادية او تنموية الناجمة عن ندرة الموارد .

وعند مقارنة دليل التنمية البشرية في العراق بحسب المؤشر الذي يصدره سنويا البرنامج الانمائي للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠ والذي يتراوح بين (١ – ٠)* ، يتضح ان العراق لم يحقق تقدما على مدى عقود من الزمن ، ففي الوقت الذي سجلت فيه الدول المتوسطة التنمية والتي يقع العراق بينها تقدما ملحوظا فتحول بعضها الى دول عالية التنمية مثل الكويت بدليل قيمته (٠،٨٩١) والسعودية (٠،٨١٢) والاردن (٠،٧٧٣) ، في حين بلغت قيمة هذا الدليل في العراق (٠،٦٢٣) عام ٢٠٠٦ في المرتبة (١٢٨) بعد ان كان في المرتبة (٩٦) عام ١٩٩٠ وبقيمة (٠،٧٥٩)[١٧].

ان استثمار فرصة التحول الديموغرافي وتوظيفها بالشكل الامثل لابد ان يرافقه خطط وسياسات تؤكد على تنمية الموارد البشرية في العراق من خلال المحاور الرئيسة الاتية :

١- اصلاح النظام التربوي والتعليمي والتأكيد على تحسين المؤشرات التربوية والمتعلقة بنسبة الملتحقين بالدراسة الابتدائية حيث انخفض معدل الالتحاق الصافي في التعليم الابتدائي الى (٨٤،٨%) عام ٢٠٠٧ بعد ان كان (٩٠،٨%) و (٩٠،٥%) في عامي ١٩٩٠ و١٩٩٧ على التوالي[١٨] ، بينما سجلت معدلات الأمية في العراق ارتفاعا ملحوظا خلال العقدين الأخيرين إضافة الى خفض معدلات القراءة والكتابة حيث بلغت نسبة الامية (٢٨%) من إجمالي السكان بعمر ١٠سنوات، وتتفاوت هذه النسب وبشكل واضح بين الحضر والريف وبين المحافظات، وبذلك

---

*١- مستوى عالي من التنمية (من ١،٠٠ الى ٠،٨٠٠) ،
٢- مستوى متوسط من التنمية (من ٠،٥٠٠ الى ٠،٧٩٩)

ساهم ارتفاع معدل الأمية في خفض قيمة دليل التنمية البشرية ، كذلك فقد انعكس ضعف التنسيق بين المؤسسات التربوية والتعليمية من جهة وسوق العمل من جهة أخرى في ضعف التوافق بين البرامج الدراسية والتطبيقية ومخرجات نظام التعليم واحتياجات ومتطلبات النظام الاقتصادي وبين طبيعة احتياجات سوق العمل من المهن والمهارات وبالأخص برامج التعليم التقني . ومن ناحية اخرى ضرورة زيادة حجم الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي ضمن الموازنة العامة للدولة ، حيث بلغت نسبة الانفاق في بلدان شرق اسيا (٢٥%) من موازنتها لأجل التعليم.

ب- التوسع في تحسين الصحة العامة بجانبيها الوقائي والعلاجي فانخفاض وفيات الاطفال الرضع والأطفال الرضع دون سن الخامسة مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع للإنسان وانتشار استخدام وسائل تنظيم الأسرة سوف يؤدي إلى التعجيل في التغيرات الديموغرافية ورفع النمو الاقتصادي .

ج- تطبيق العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي مختلف جوانب الحياة المادية والمعنوية وكافة جوانب الانتاج والانشطة المدرة للدخل والتعليم والصحة .

٤-الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية المولدة لفرص العمل .

يشكل حل مشكلة البطالة احدى اهم التحديات التنموية التي تواجه العراق خلال المدة القادمة نظرا للتغيرات الديموغرافية الجارية وزيادة اعداد السكان في سن العمل ، حيث تعتبر البطالة مشكلة كبيرة في أي دولة وبالأخص بطالة الشباب ، ومن اهم الاسباب التي تقف ورائها هو الاختلاف بين خصائص قوة العمل المتوافرة وفرص العمل الموجودة في سوق العمل سواء كانت من حيث الكم او النوع. مما يتطلب إيجاد حلول سريعة وناجعة لهذه المشكلة ، خاصة وأن البطالة تتركز بين الشباب والباحثين عن عمل لأول مرة، وما قد يترتب عن ذلك من تداعيات اجتماعية وتلحق اضرارا بالغة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما تعد البطالة احد اهم المؤشرات الدالة على خلل السياسات التنموية ومؤشرا على فشل وعدم تكامل سياسات التعليم والتأهيل والتدريب فضلا عن عمليات الاستثمار والتكنولوجيا . ومن اهم اسباب هذه الظاهرة ما يأتي :

ا- تراجع قدرة القطاع العام على تشغيل كافة الأيدي العاملة مع الارتفاع المستمر في أعداد الداخلين الجدد لأسواق العمل. ويعاني هذا القطاع من كبر الحجم وانخفاض الإنتاجية .

ب- محدودية حجم القطاع الخاص وعدم قدرته على تحقيق فرص عمل كافية للباحثين عن العمل، إذ تشكل القيود المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الاستثمار وعدم توافر البيئة الاقتصادية والسياسية المناسبة وسيطرة الدول على الاقتصاد مشكلة أساسية أمام توسع هذا القطاع وقيامه بدور فعال في دفع عجلة التنمية وتوفير فرص عمل للأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد في سوق العمل.

ج-انخفاض جودة التعليم ونوعيته ، حيث توجه غالبية الشبان والشابات إلى التعليم في المجالات الأكاديمية سعيًا للحصول على فرص عمل في القطاع العام الذي يقدم الحوافز الوظيفية كالاستقرار الوظيفي والمخصصات التقاعدية. ويفتقر النظام التعليمي في العراق إلى التركيز على المناهج التعليمية المتعلقة بالجوانب الفنية والمهنية والتي تعتبر من التخصصات التي تحتاجها أنشطة اقتصادية متعددة في أسواق العمل.

وللتخفيف من شدة البطالة ومحاولة التحكم فيها والاستعداد لدخول اعداد كبيرة من العاملين الى سوق العمل ، الاهتمام بإقامة مشاريع ومؤسسات صغيرة ومتوسطة وبالخصوص الصناعية منها، بعد ما حققه هذا القطاع باقتصاديات دول كثيرة في مجال التنمية وتحسين مؤشراتها الاقتصادية، وتفاعله وتكييفه السهل والسريع مع المحيط الاجتماعي المتواجد به، واستحواذه على أكبر نسبة توفير لفرص العمل. الا ان الجوانب التنظيمية والقانونية والمالية والتسويقية تبقى من اهم المعوقات التي تقف امام هذه المشاريع .

وتشير البيانات الصادرة من وزارة التخطيط الى انخفاض عدد المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق من (٧٧١٦٧) منشاة عام ٢٠٠٠ الى (١٠٠٨٨) منشاة عام ٢٠٠٥ ،اما فيما يتعلق بالمشاريع الصناعية المتوسطة فقد انخفضت اعدادها من (١٥٦) منشاة عام ٢٠٠٠ الى (٧٦) منشاة عام ٢٠٠٥ [١٩] .

وعلى الرغم من ان معدل البطالة العام ومعدل بطالة الشباب شهد انخفاضا تدريجيا خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ (جدول رقم ٧) و(شكل رقم ٤) الا ان هذه المشكلة تبقى من اكثر المشاكل التي تمثل عائقا في استثمار التغيرات الديموغرافية المقبلة .

جدول رقم (٧)

معدلات البطالة للفئة العمرية (١٥-٢٥) سنة موزعة حسب النوع الاجتماعي

ت	السنوات	ذكور %	اناث %
١	٢٠٠٤	٤٦،٦	٣٧،٢
٢	٢٠٠٥	٣١،٦	٢٨,٨
٣	٢٠٠٦	٢٩،٧	٣٢,٥
٤	٢٠٠٧	٢٨،٧	٢٧،٣
٥	٢٠٠٨	٣٠،١	٢٩,٦

المصدر: وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء ، نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٨ ، ص١٢

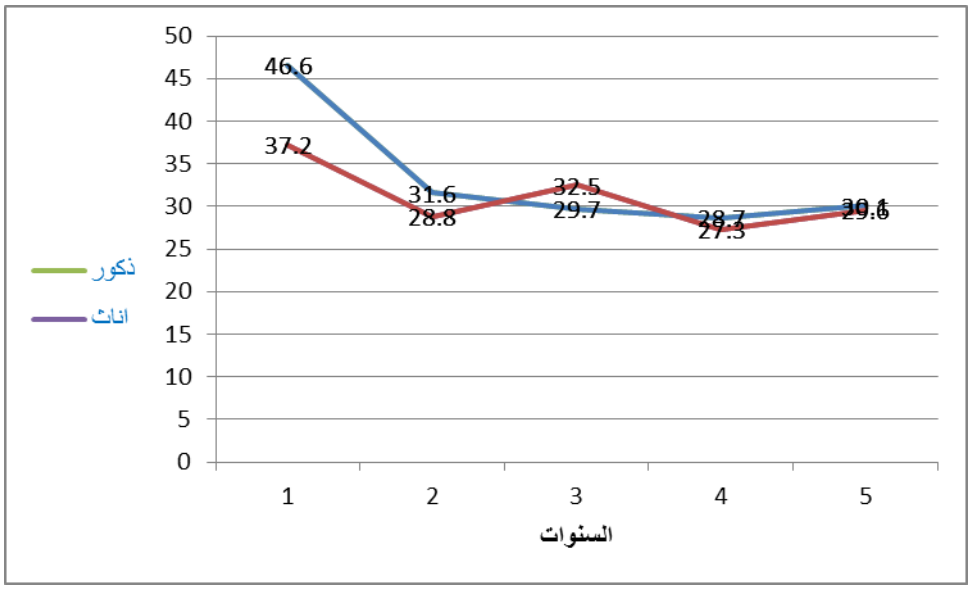

شكل رقم (٤)

معدلات البطالة للفئة العمرية (١٥-٢٥) سنة موزعة حسب النوع الاجتماعي
المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٧)

الاستنتاجات :

١- ان اتجاهات التحول الديموغرافي والتغيرات في التركيب العمري للسكان في العراق نتيجة انتقال اعداد السكان في الفئة العمرية (اقل من ١٥ سنة) الى فئة السكان في سن العمل مع الارتفاع البسيط في فئة كبار السن ، تشير الى ان العراق سيكون قريبا خلال السنوات القليلة القادمة من نطاق الهبة الديموغرافية (انفتاح النافذة الديموغرافية) .

٢- تعتبر ظاهرة الهبة الديموغرافية ظاهرة مؤقتة ولن تستمر طويلا (جيل تقريبا)، حيث تشير التجارب الدولية الى انها تمثل مشروعا تنمويا يؤدي الى تسريع معدلات النمو الاقتصادي ودفع عملية التنمية وزيادة معدلات التشغيل ومعالجة مشكلة البطالة والفقر .

٣- لايزال امام العراق طريقا في غاية الاهمية والحساسية خلال السنوات القادمة في تفعيل السياسات السكانية والتعليمية والخدماتية والصحية فيما يتعلق بتوجيه المجتمع ثقافيا وسلوكيا في التأكيد على مواصلة الاتجاهات الحالية في خفض معدلات وفيات الاطفال الرضع والاطفال دون الخامسة فضلا عن خفض معدلات الخصوبة الكلية لغاية الاقتراب من انفتاح النافذة الديموغرافية .

٤- ان ضعف فرص العمل المتاحة ومعدلات البطالة الحالية(رغم انخفاضها التدريجي في السنوات القليلة الماضية) فضلا عن ضعف دور القطاع الخاص المحلي والاجنبي وضعف سياسات الاستثمار والادخار تمثل اهم التحديات والعقبات التي يواجهها العراق في عملية توظيف واستثمار الهبة الديموغرافية في السنوات القليلة القادمة.

التوصيات:

١- ضرورة وجود الدعم والارادة السياسية لهذه الظاهرة والتي تحتاج الى تبني سياسات سكانية عقلانية رشيدة هدفها تحقيق الانخفاض التدريجي في معدل نمو السكان ومعدل الخصوبة الكلي على المدى الطويل ليتسنى للعراق التمهيد في الدخول لمرحة الهبة الديموغرافية .

٢- ٢- العمل على تحقيق التوافق والتنسيق والتكامل بين الخطط والمشاريع التنموية على المستوى المحلي(مجالس المحافظات والمجالس البلدية) من جهة والهيئة العامة للاستثمار فضلا عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من جهة اخرى لتوفير المناخ الملائم للاستثمارات وبالأخص الاجنبية منها لما لها من اثر ايجابي في تدعيم فرص النمو لاستثمار هذه الظاهرة .

٣- ٣- العمل على ادماج النظام التعليمي والصحي بالخطط التنموية وارتباطه بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الانسجام والتكامل بين الموارد

البشرية المتاحة والمؤهلة مع احتياجات ومدخلات عملية التنمية الشاملة.

٤- توفير قاعدة بيانات سكانية يتم تحديثها بصورة مستمرة من حيث الكم والنوع وعلى كافة المستويات المكانية لما لها من اثر في وضع السياسات والخطط والاستراتيجيات السكانية .

٥- تحقيق نوع من التوازن التنموي المكاني لتحقيق الاستقرار الاجتماعي فيما يتعلق بتوفير الخدمات وتنمية القطاعات الاقتصادية عن طريق سياسات زراعية وصناعية وسياحية تنموية مستدامة.

المصادر :

١- وزارة التخطيط ،اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، حالة سكان العراق ٢٠١٠، شباط، ٢٠١١، ص٢٨

٢-Bloom, D., Canning, D., and Malaney, P., “Demog raphic Change and Economic Growth in Asia”, Population and Development Review vol. ٢٦, supp. (٢٠٠٠), pp. ٢٥٧-٢٩٠

٣- تقرير السكان والتنمية ، العدد الثاني ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا / الاسكوا ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٥ ، ص٣٦-٤٠

٤-Peterson ,P,Gray , How the coming Age wave will tranform amarica and the world times book , new york , ١٩٩٩

٥-Bart . j . drnijn, Foundation Demographic Theory , choice process , context, ١٩٩٩ , p.٤٧

٦- فاضل الانصاري ، جغرافية السكان ،دمشق ،جامعة دمشق ،١٩٨٦،ص١٢٣-١٢٥

٧-Joop de Beer and Deven, diversity in family formation , the ٢ed , demographic transitaion in belgium and nedtherland , ٢٠٠٠, pp ١-٥

٨-وزارة التخطيط ،خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤، ص٣٤

٩- وزارة التخطيط ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، مصدر سابق ، ص٢٠

١٠- وزارة التخطيط ،خطة التنمية الوطنية ،مصدر سابق ص٣٥-٣٦

١١- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ،المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق ، ٢٠٠٧، ص٤٠

١٢-الامم المتحدة ، برناج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية الانسانية العربية ٢٠٠٥، ص١٦-٢٥

١٣-وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ، مصدر سابق ، ص٣٥

١٤- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق ،اتجاهات الانجاب وتنظيم الاسرة في العراق ٢٠٠٨، ص٢٠

١٥- تقرير التنمية البشرية الدولية ٢٠٠٦

١٦- Word Bank, “Development and the Next Generation”, World Development Report ٢٠٠٧,Washington. P, num٤.

١٧-التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ،بغداد ، ٢٠٠٨

١٨- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ،المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق لسنة ١٩٩٣، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٧

١٩-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير المنشات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ، ٢٠٠٦ ، ص٥ ، ص٢

" التوظيف الامثل لفرصة التحول الديموغرافي (الهبة الديموغرافية) "

" The Ideal Employment For Demographic Dividend Opportunity "

الكلمات المفتاحية: التحول الديموغرافي ، الهبة الديموغرافية ، تنمية الموارد البشرية ، تمكين السلطات المحلية ، التغيرات السكانية

Email : phdhussain١٩٦٨@yahoo .com